

## وزارة الداخلية

### قرار رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٠٢٣

بتتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤

بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠

في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها

### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب

بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٢٦ لسنة ٢٠٢٣ :

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأشيرات :

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن وثائق السفر التي

تصرف لبعض فئات من الأجانب :

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون

رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية

والخروج منها :

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في شأن قواعد وإجراءات

وضوابط تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٢٦ لسنة ٢٠٢٣ :

### قرار

#### (المادة الأولى)

يسintel بتنص المادة (٤) ، والفرعين الثانيه والثالثة من المادة (٥) من القرار

الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، النصان التاليان :

#### المادة (٤) :

"يمنح الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة كارت إقامة صالحًا لمدة عشر سنوات

طبقاً للنموذج رقم (٣) المرفق ، ويمنح الأجنبي من ذوى الإقامة العادلة كارت إقامة

صالحاً لمدة خمس سنوات طبقاً للنموذج رقم (٤) المرفق .

وإذا كان الأجنبي من ذوى الجنسية المعينة وجب أن يكون حائزًا في الحالتين السابقتين على جواز سفر سار طوال مدة الإقامة المرخص له بها ، على أن يؤدى عن الترخيص بالإقامة الخاصة أو العادمة رسمًا قيمته خمسمائة جنيه عن السنة الواحدة ، بالإضافة إلى مبلغ قيمته خمسمائة جنيه مقابل تكاليف إصدار كارت الإقامة .

**المادة (٥) فقرتان ثانية وثالثة :**

**فقرة ثانية :**

"إلا إذا لم يكن لديه جواز سفر أو وثيقة سفر وتعذر حصوله على أيهما ، يمنح كارت إقامة طبقاً للنموذج رقم (٥) المرفق ويؤشر عليه بمدد الإقامة الممنوحة له " .

**فقرة ثالثة :**

"ويؤدى عن تأشيرة الإقامة المبينة في الفقرة السابقة رسمًا قيمته خمسمائة جنيه عن السنة الواحدة ، بالإضافة إلى مبلغ قيمته خمسمائة جنيه مقابل تكاليف إصدار كارت الإقامة " .

**(المادة الثانية)**

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويلغى ما يخالفه ، وي العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريرًا في ١٩/٩/٢٠٢٣

وزير الداخلية

محمود توفيق